مظاهر العنف في المجتمع العراقي بحث تحليلي في العوامل والأسباب المؤدية ..وسبل الوقاية والعلاج

أ,م,د. يوسف عناد زامل العائدي
كلية الآداب/ جامعة واسط

العنف ومظاهره في المجتمع العراقي

المقدمة

انتشرت منذ مدة ليست قصيرة مظاهر العنف وتسارعت وتيرته إلى مستويات خطيرة باتت تهدد بحروب دامية وحالات استنزاف شديدة لقوى المجتمع والدولة ، ومظاهر العنف قديمة وليست طارئة مارستها قوى سياسية واجتماعية مختلفة ، سواء أكانت قوى حاكمة أم معارضة لتحقيق أهدافها ، واستمرار مظاهر العنف تنذر بانهيار كثير من المكتسبات التي حققها العالمان العربي والإسلامي في مختلف المجالات والحقول ، إذ تبرز ظاهرة القتل والاغتيالات واستشراء لغة العنف لغة وحيدة لمعالجة كثير من المشكلات ، من هنا نحن بحاجة حقيقية إلى أن ندرس مظاهر العنف في المجتمع العربي وتحديد أسبابها إذ إن هذه الظاهرة بمتوالياتها السياسية والاجتماعية والنفسية تعد معول هدم وتفتيت لكل أعمدة البناء الاجتماعي . والمجتمع العراقي واحد من المجتمعات العربية والإسلامية الذي مورس العنف فيه بشكل مستمر منذ مدد طويلة وصولاً إلى ما بعد ٢٠٠٣/٤/٩ متخذا أشكالا متعددة وأهدافا مختلفة ولكنها جميعاً تعمل على تفتيت الوحدة الوطنية وضياع الهوية العراقية مما جعل العراق ساحة للتنازع الإقليمي والدولي ومجالا للتناقضات القومية والدينية والطائفية، وبالتأمل الجاد في الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي نصل إلى اكتشاف خلل عميق تعاني منه الحياة الاجتماعية والسياسية العراقية ، وهذا الخلل ليس من جراء ضغوطات الخارج ومؤامراته الهادفة لتقويض المجتمع العراقي فقط وإنما هو من جراء أمراض اجتماعية مستوطنة داخل الواقع العراقي . لذا يهدف بحثنا(مظاهر العنف في المجتمع العراقي) إلى توضيح مفهوم العنف ومعرفة الأسباب المؤدية إليه في المجتمع العراقي ,ومن ثم وضع سبل الوقاية والعلاج.فقد تناول البحث (موضوع وأهمية وهدف ومفاهيم ومصطلحات البحث) ثم تناول العوامل الداخلية والخارجية المؤدية للعنف في المجتمع العراقي وكذلك الأسباب الكامنة لهذه العوامل سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية... و تناول أهم سبل الوقاية والعلاج لمظاهر العنف التي انتشرت أخيرا لاسيما بعد انهيار الدولة العراقية من اجل

النهوض بواقع المجتمع العراقي ابتداء من بناء الشخصية إلى تكامل البناء الاجتماعي في العراق بكل طوائفه وقومياته.

موضوع وأهمية وهدف ومفاهيم البحث

مدخل:

ومفهوم العنف اجتماعياً: هو كل ما يربك النظام الاجتماعي والعلاقات القائمة بين أعضائه[٤]. ويعرفه عالم الاجتماع (هـ. جراهام) بأنه سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم وبغض النظر عما إذا كان هذا السلوك ذا طابع جماعي أو فردي [٥]. إن هذا البحث سيسلط الضوء على مظاهر العنف في المجتمع العراقي كعوامل وأسباب وسبل معالجة لإشاعة الوعي الإنساني والوطني تجاه مخاطر هذه الظاهرة وإفرازاتها الكارثية لاسيما وإن المجتمع العراقي كان ومازال المتضرر الأكبر من العنف الذي جسدته فترة النظام السابق وما بعد انهيار الدولة وسقوطها بعد عام ٢٠٠٣ سواء تمثل بعنف التصفيات المباشرة للشخصيات المعارضة أو بسبب أنماط العنف الاجتماعي والاقتصادي والقيمي الذي وقع ضحيته الشعب العراقي طوال عهود الاستبداد وما تلاه ليومنا هذا.

١- **موضوع البحث :**كان اختيار موضوع البحث من أهمية موضوع العنف في حياتنا كعراقيين وفي رسم صورة مستقبلنا وملامحه القادمة في عالم يتسم بسرعة التغيير وازدياد أعمال العنف . وعلى هذا الأساس حدد الباحث مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي :

ما مدى تأثير العنف الذي تمارسه المجموعات العنفية على الوضع العام في العراق ؟ واستناداً إلى ذلك يمكننا أن نشير إلى التساؤل الفرعي الآتي :

"ما مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية في انتشار مظاهر العنف في العراق ؟ "

٢- **أهمية البحث:**لو تتبعنا الأحداث التاريخية للمجتمعات سوف نلاحظ في حالة تعرضها لمشكلات جمة أنها توجه جهودها كافة من أجل الخلاص من تلك المشكلات التي تعانيها وتبحث عن الوسائل اللازمة لحل تلك المشكلات.

إن العنف الذي تمارسه بعض المجموعات ترك آثاراً خطيرة في سلوك الفرد فقد أصبحت مظاهره في الشارع العراقي تقلق أبناءه. وقد تصدر مظاهر العنف هذه عن وعي أو من غير وعي لبعض تلك المجموعات فهو يولد حالات انفعالية سلبية كالعدوان والتعصب .

إن أهمية البحث تكمن في أنه محاولة علمية لدراسة العنف بوصفه ظاهرة بارزة لاسيما إن العنف يؤدي مهمةً سلبية في إعاقة تطوير المجتمع وتنميته واستقراره.

٣- **هدف البحث:** تعد ظاهرة العنف من الظواهر المعقدة المتشابكة ذات أبعاد سلبية متعددة لها عواملها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية..الخ ,ولفهم تلك العوامل والأسباب لابد من معرفة خلفيات هذه الأبعاد وحقائقها وفهمها والتعامل معها بمنظور شامل ,وأهداف البحث التي يسعى الباحث لتحقيقها هي: -

١-معرفة أهم العوامل والأسباب المؤدية إلى العنف في العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣.

٢-وضع المعالجات التي تحد من مظاهر العنف والتي تعد من المظاهر الدخيلة على مجتمعنا العراقي.

٤- **تحديد مفاهيم ومصطلحات البحث:** يصبو كل بحث إلى تحديد مفاهيمه بشكل يتلاءم مع الإطار العام الذي يميزه عن بقية البحوث الأخرى وإن تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية يعد من الأمور المهمة في البحث العلمي. وسنوضح بعض المفاهيم الرئيسية والمقاربة المتعلقة ببحثنا وهي :

١- **العنف:** يعرف العنف من الناحية القانونية: بأنه الاستعمال غير القانوني لوسائل الإكراه المادية من أجل تحقيق أغراض شخصية أو جماعية[١]. وفي علم الإجرام حدد بالاعتماد على الطبيعة الاندفاعية التي يمتاز بها السلوك العنيف إذ أن القوة هي العلامة المميزة في مجموعات معينة من الجرائم وهي تعرف بجرائم العنف ومن أمثلتها (القتل والاغتصاب وأحداث الإصابات الجسدية)[٢]. أما العنف بالمعنى السياسي: هو أعمال التمزيق والتدمير والأضرار التي يكون الغرض؟ منها واختيار أهدافها وضحاياها والظروف المحيطة بها ذات دلالات سياسية تنحو إلى تغيير سلوك لنفسي: هو السلوك الذي يتسم بالقسوة والشدة والإكراه إذ تستثمر فيه الدوافع العدائية استثماراً صريحاً كالضرب والتقتيل للأفراد والتحطيم للممتلكات(٦). وفي حقل السلوك الجمعي يعرف بوصفه: ظاهرة جمعية تحتوي على عدد من الأشخاص يسود بينهم نوع من التجانس أو التماثل في موقف اجتماعي معين وفي إطار نمط من التفاعل يمثل تجسيداً واقعياً لتوترات متفجرة(٧).

٢- **الإرهاب:** يعرف الإرهاب: (بأنه مجموعة أعمال العنف التي تقوم بها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة القائمة, والإرهابي هو الشخص الذي يمارس العنف) (٨).ويعرفه قاموس أكسفورد (بأنه استعمال الخوف لإكراه الناس لتحقيق أهداف سياسية)(٩). أما (معجم ومصطلحات العلوم الاجتماعية) فيرى أن الإرهاب: عبارة عن الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استعمال العنف. وقد ورد تعريف أولي للإرهاب في الاتفاقية الدولية الموقعة في

جنيف سنة ١٩٣٧ وجاء فيها بأنه (الأعمال الإجرامية الموجهة ضد الدولة والتي من شأنها لطبيعتها إثارة الرعب لدى الشخصيات أو جماعات معينة أو لدى الجمهور)(١٠).

٣- **العدوان :**يعرف العدوان على أنه: نشاط هدام تخريبي يقوم به الفرد لإلحاق الأذى بشخص آخر عن طريق مادي حسي أو عن طريق الاستهزاء والسخرية(١١).

ويعرف أيضا بأنه: السلوك الذي يقصد منه إيذاء شخص آخر وليس السلوك الذي يكون فيه الإيذاء عرضياً بالنسبة لتحقيق هدف من الأهداف(١٢).أو هو :السلوك الهجومي المنطوي على الإكراه والإيذاء, أي أن الفرد يتصف بالاندفاع والهجوم وضعف ضبط نوازعه والسعي وراء إكراه الآخر وإيقاع الأذى به أو سلب شيء منه أو مسه بالتخريب والتعطيل(١٣).

٤- **التطرف:** ويعرف التطرف بأنه: (الشدة أو الإفراط في الشيء وهو أقصى الاتجاه أو النهاية والطرف هو الحد الأقصى وحين يبالغ شخص ما في فكرة أو في موقف معين دون تسامح أو مرونة يقال عنه شخص متطرف في موقفه أو معتقده أو مذهبه الديني)،والتطرف هو: انحراف فكري إذ تنحرف المبادئ الدينية وانحراف سلوكي تدميري في أقصى قدر من محو الآخر دون وجود خطة واقعية بديلة لتغيير ناجح لما أراد تغييره(١٤).

٥- **التعصب:**وعرف علماء الاجتماع التعصب بأنه: (غلو في العلق في شخص أو فكرة أو مبدأ أو عقيدة بحيث لا يدع مكاناً للتسامح وقد يؤدي إلى العنف)(١٥). أو هو حالة من التصلب الفكري مع ميل الفرد إلى استعمال العنف في التعامل مع الآخرين(١٦). والتعصب هو عدم قبول الحق عند ظهور الدليل بناء على ميل إلى جهة أو طرف أو جماعة أو مذهب أو فكر سياسي أو طائفة والتعصب من العصبية وهي ارتباط الشخص بفكر أو جماعة والجد في نصرتها والانغلاق على مبادئها ويطلق على الشخص بالمتعصب وهذا التعصب قد يكون تعصباً دينياً أو مذهبياً أو سياسياً أو طائفياً عنصرياً وهو سلوك خطير قد ينحدر نحو الأسوأ ثم يؤدي إلى التطرف أو إلى الهلاك والخراب بسبب التشدد وعدم الانفتاح وعدم التسامح أياً كان نوع التعصب ومهما كان شكله أو مصدره(١٧).

مما تقدم نستنتج بان العنف هو نتيجة عوامل خارجية أو داخلية تؤدي إلى تدمير البنى المادية والمعنوية لمجتمع ما من خلال الإيذاء الجسدي بالأشخاص أو الممتلكات وقد يكون العنف سياسياً أو اجتماعياً أو نفسياً أو قانونياً ..الخ.

العوامل والأسباب المؤدية لمظاهر العنف في المجتمع العراقي

إن العنف الذي يفرض سيطرته على الشارع السياسي العراقي من الأمور التي تستدعي البحث العلمي الدقيق والتقصي عن العوامل والأسباب المؤدية لأسباب هذه الظاهرة سواء أكانت داخلية أم خارجية اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية, ومن هنا سوف نعمد إلى تقسيم الموضوع على قسمين هما: عوامل العنف الداخلية ، و عوامل العنف الخارجية المؤديان إلى العنف في العراق:

:العوامل الداخلية المؤدية إلى العنف في المجتمع العراقي.

*:العوامل الخارجية المؤدية إلى العنف في المجتمع العراقي.

العوامل الداخلية المؤدية إلى العنف في المجتمع العراقي :

يقف خلف كل سلوك جملة من العوامل تفسر أسباباً كامنة تعلل انتهاج السلوك العنيف، وظاهرة العنف لها عواملها الأساسية وعلينا تحديدها بشكل واضح للوصول إلى حلول جوهرية فهناك عوامل داخلية أدت إلى العنف في المجتمع العراقي سنتناولها بالصورة الآتية:

أسباب سياسية :يكاد الكثير من الباحثين والمنظرين السياسيين أن يجمعوا على أن العوامل الأساسية التي تقف وراء ظاهرة العنف هي : عوامل سياسية ويعزو هؤلاء الباحثين جملة من الأسباب التي تتمثل بالعديد من المظاهر منها تغييب الديمقراطية وأزمة المشاركة السياسية وتهميش الأقليات وانتهاك حقوق الإنسان .

١-تغييب الديمقراطية :إن الديمقراطية في ابسط مفاهيمها تعني أن يختار المحكومون نظام الحكم وحاكميهم عن طريق الانتخاب[١٨] ويحلل احد المفكرين السياسيين تعريف الديمقراطية بأنه: يجب أن يستند إلى المعايير والوصفات التي يعدها أساسية وهي[١٩] :

١-الأحكام التي تقوم عليها الديمقراطية إذ تتمخض هذه العملية عن انتخابات دورية حرة وعامة .

٢-ضمان حقوق الأقلية من طغيان الأكثرية.

٣-مبدأ سيادة القانون والمساواة للجميع.

٤-عدّ الحرية قيمة أساسية على أن تكون مقيدة ومنسجمة مع مبدأ المساواة والقانون.

إن النظام الديمقراطي والديمقراطية بصورة عامة مرت بمراحل وتطورت مع تطور الفكر عند مفكري الغرب ,وهم بذلك يقرون أن المفهوم الديمقراطي الغربي الموجود بصورته في دول الشمال يواجه صعوبة في تطبيقاته عند دول الجنوب لاسيما (الدول الإسلامية) لأسباب نقر بها نحن المسلمون العرب ونستطيع أن نجملها بما يأتي[٢٠] :

١-التخلف الذي ترزح تحته شعوبنا وانهيار الاقتصاد في دولنا الثرية .

٢-تغييب كامل للأغلبية واستئثار الأقلية بالحكم .
٣-انتشار الأمية وزيادة الفقر,إذ إلى أن الديمقراطية تحتاج الوعي والثقافة المجتمعية لكي تأخذ طريقها الصحيح لانتشارها.
٤-الانقسامات الطائفية والعرقية والإقليمية.
٥-تدهور وضع المرأة والبقاء على سلطة الرجل المهيمن داخل العائلة .
٦-الغياب التام للحرية[٢١].

ومما يجدر الإشارة إليه فقد حكم العراق حكما شموليا مستبدا منذ عام ١٩٦٨ إذ جاءت "نظرية البعث" التي تعرف بـ"نظرية الثورة العربية" وطورها صدام بما يسميه بنظرية "العمل البعثية"التي أتاحت له مسك زمام الأمور بكاملها وتغييب الرأي العام وفرض سلطة الحزب الواحد, إذ غيبت الأغلبية بشكل تام وحكم العراق بهيمنة الأقلية على المؤسسات الحكومية.إن هذه النظرية الشمولية التي اتسمت بالعنف والقرارات الشاذة والتشريعات التي صيغت تحت طائلة حماية النظام والحزب جعلت النظام السياسي يغفل عن أمور مهمة جدا كان لها أثارها الكبيرة على مستقبل العراق التي انفجرت بعد ٢٠٠٣/٤/٩.

٢-غياب النظام المؤسساتي أو ضعفه : مما لا شك فيه أن الدول والأنظمة هي عبارة عن مؤسسات تتطور بمرور الزمن وتتفاعل مع المتغيرات ولكن النظام البعثي تعمد إن يغيّب هذه المؤسسات أو يتجاهلها فالعراق لا يتوافر فيه إعلام حر منذ عام ١٩٦٨ ولا تتوافر فيه صحيفة حرة[*] سوى بعض الصحف التي هي في الواجهة حرة ومن الباطن تتجه وفق مفاهيم النظام والحزب أو تكون عبارة عن صحيفة متخصصة بالطرائف و الألغاز كصحيفة الراصد وهناك صحف يكتب عليها (صاحب الامتياز) كصحيفة العراق التي أدعى النظام إنها غير مملوكة للدولة ولكنها كانت أحد الأبواق التي تعزف لنظام صدام .

٣-انتهاك حقوق الإنسان : من الواضح إن التشريعات التي تنظم حقوق الإنسان في العالم ، تبدأ بإعلان حقوق الإنسان الذي أعلنته الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٦ والإعلان الأوربي لحقوق الإنسان عام ١٩٧١ (*)، وعدت هذه الإعلانات معيارا لمدى التزام الدول ومدى شرعية هذه الأنظمة إذ لا يمكن أن يخلو دستور من دساتير دول العالم من الاعتراف بهذه المعاهدات والإعلانات . وطبيعي أن الانتهاك المنظم لحقوق الإنسان من قبل أي نظام سياسي سيؤدي إلى نشوء العنف[٢٢]. إن البحث في قضية حقوق الإنسان موضوع شائك, فحقوق الإنسان والحفاظ على إنسانيته وتوفير سبل العيش الكريمة وعدم الاعتداء على كرامته والتزام الدولة بواجباتها كضمان حق الإنسان في الحياة والتعليم والصحة والمساواة في إتاحة الفرص للجميع من دون تمييز بين عرق أو

جنس أو قومية أو اتجاه سياسي أصبحت هذه الأمور من البديهيات التي لا يمكن لأي نظام سياسي أن يتجاهلها أو يلتف حولها[٢٣]. أن البحث عن حقوق الإنسان داخل المؤسسة الدستورية والنظام الديمقراطي الذي نشأ بعد سقوط النظام ، فلنا أن نتساءل هل هذه المعايير احترمت في مؤسساتنا الحديثة والبحث في هذا الموضوع يدخلنا في مجالات المهاجمين والمدافعين ، فقد لاحظنا أن الدولة تقف عاجزة أمام انتهاكات خارقة لحقوق الإنسان تمارسها جهات مثل (القاعدة وبعض المجموعات المسلحة) وكانت مستشفيات بغداد تستلم كل يوم العشرات من الجثث, وكانت العوائل في بغداد والمحافظات الساخنة بل في معظم أرجاء العراق تفجع بأخبار خطف أبنائها وتعجز عن دفع الفدية التي تطلب منها . إن البحث في انتهاك حقوق الإنسان يعود إلى جذور رسخها النظام السابق، فبعد سقوط النظام تشكلت مجاميع عشوائية من السراق ونزلاء السجون الذين أطلق سراحهم صدام في ٢٠٠٢/١٠/٢٠(*). كانت لها اليد الطولى في اغلب أعمال العنف التي طالت أبناء الشعب العراقي.

٤-أزمة المشاركة السياسية وتهميش الأقليات:إن ما حدث عشية ٢٠٠٣/٤/٩, لم يكن تغييراً لنظام سياسي بالمعنى الحقيقي للكلمة بل إعادة بناء دولة بكل تفاصيلها, فالقرارات المرتجلة والسريعة التي حاول السفير "بريمر" الدفاع عنها في مذكراته كانت تزيد من فجوة الخلاف وتصب الزيت على النار وقد وجّه الكثير من العراقيين اللوم لهذه السياسة وكانوا يتذكرون بأن السفير "بريمر" لم يكن(يسمع) بل كان (ينصت) ولا يسمع[٢٤].

ومن بين تلك الأخطاء التي ارتكبت في تلك المدة هي (تهميش الأقليات)بصورة خاصة وأبناء المجتمع العراقي بكل طوائفه بصورة عامة, وكما هو معروف فأن الأقليات في أي مجتمع تعد من الوقائع الاجتماعية المعقدة إذا ما تم التعامل معها بواقعية بوصفها أحد مكونات المجتمع العراقي، وتفرز مشكلات وتعقيدات وتراكمات تتطور مع الزمن حتى تصبح معضلة[٢٦] . لذا يعد البحث بهذه القضية ذات أهمية بالغة كون لها علاقة وثيقة بوحدة الدولة وتماسك مجتمعها وأثرها الفعال في استقرار المجتمع أو عدم استقراره ففي العراق وعلى الرغم من الإعلان الأمريكي أكثر من مرة بأن العراق أصبح بلداً يسع الجميع ويمثل فيه الجميع إلا أن ما حدث كان يمثل تجربة فاشلة في تمثيل الأقليات وحمايتها وللحديث عن هذا الموضوع لا بد لنا من العودة إلى تفاصيل مجلس الحكم الذي شكل على فكرة التمثيل العرقي فقد قسمت المقاعد على (٢٥) مقعداً(*). إن العملية السياسية كما ذكرنا عملية تشاركيه لا تتم بسياسة الفرض والتعيين العشوائية فالتغيير السياسي الصحيح يجب أن ينسجم ويتلاءم مع تغييرات اجتماعية واقتصادية,بمعنى أن أي تغيير يجب أن يحصل في فلسفة الدولة وبنائها

الاجتماعي وإجراءاتها وقد عانت الأقليات في العراق بعد السقوط جملة من عوامل الإقصاء والتغييب والعنف فقد شهدت مسارح العنف في العراق تهجيراً "للمسيحيين" قامت به القاعدة ومجاميع مسلحة وقتلاً وتدميراً "للايزديين" ومحاولات إقصاء "التركمان والآشوريين" وكانت الدولة تقف عاجزة لحماية هذه الأقليات[٢٦].ولا تستثنى من ذلك القوميات الكبيرة.إن سياسة "بريمر" أصبحت هي الفيصل في إنشاء هذه الدولة وتركيبة مجلس الحكم والمقررات التي صدرت منها أصبحت هي المعيار الذي يعطي لهذه الدولة صبغتها الطائفية, وقد ذهب الكثير من السياسيين أن مجلس الحكم كان خطيئة ارتكبها "بريمر" إذ كرس فيه القيم الطائفية والعرقية على حساب القيم الوطنية وانسحب ذلك فيما بعد وانعكس سلبياً على الحكومات التالية وعلى أبناء الشعب العراقي .

أسباب اقتصادية: يجمع الباحثون على أن للعوامل الاقتصادية أثرا كبيراً في إثارة العنف بما يثيره من متناقضات وتفاوت اجتماعي تقود غالباً إلى الصراع.إذ تؤدي هذه العوامل دوراً مهماً في توجيه العنف عند المجتمعات[٢٧]، فالحاجة الاقتصادية لا يشبعها أي بديل محتمل وكثرة المشكلات الاقتصادية تؤدي حتماً إلى تدمير الحضارة وأسس البناء الاجتماعي وتترك أثارها على عامة أبناء المجتمع, فالبناء الاقتصادي الصحيح نمو فيه علاقات اجتماعية لاسيما إذا كانت مشبعة اقتصادياً تحدث التماسك والترابط الاجتماعي وإذا كانت عكس ذلك فإنها قد تولد السلوك العنيف والعدواني[٢٨]. وأول تلك المشكلات الاقتصادية التي تسبب العنف الاقتصادي ظاهرة البطالة وغياب الخدمات وقد اتفقت الآراء على أن البطالة هي السبب الرئيس للعنف[٢٩].فالشاب الذي لا يجد فرصة عمل يكون هدفاً سهلاً لمختلف الاتجاهات المتطرفة (دينياً أو سياسياً أو عصابات النصب والاحتيال والسطو المسلح), لذا سوف نقف أمام بعض العوامل الاقتصادية المهمة والمؤثرة في توليد العنف وهي:

١. البطالة. ٢. الفقر. ٣. غياب الخدمات .

١ـ البطالة:أن توضيح مفهوم البطالة بشكل بسيط هو: الشخص العاطل الذي لا يستطيع الحصول على فرصة عمل على الرغم من توافر الرغبة والمقدرة والسعي الجاد للحصول عليها ,أو كمية من وقت العمل أو طاقة العمل (أو من كليهما) لم يتم الإفادة منها في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات على الوجه الأفضل[٣٠].

وفي المجتمع العراقي زادت البطالة في السنوات الأخيرة مما أدى إلى سوء الحالة الاجتماعية والأمنية في العراق, ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الطوابير الكبيرة التي تقف بانتظار عمل شريف يؤمن لها قوت يومها لاسيما

بعد أن أقدمت قوات الاحتلال على تسريح أعداد كبيرة من الموظفين والعاملين في الوزارات العراقية التي تم حلها بقرار منها مما جعل الوضع الأمني ومعدلات العنف أكثر خطورة داخل المجتمع العراقي، إذ اشيع حول الكثير من العاطلين عن العمل إذ تم استدراج البعض منهم في أعمال عنف من قبل العديد من الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة للقيام بأعمال عنف مقابل مبالغ مالية لا تتجاوز أحيانا من (٢٠٠-٣٠٠ دولار). وقد أشارت نتائج المسح الذي أجرته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق ،إلى أن معدل البطالة بين السكان العراقيين من عمر ١٥ سنة فأكثر ٢٨% لكلا الجنسين, وكان معدل البطالة في المناطق الحضرية بنسبة ٣٠% و ٢٥.٤ % في المناطق الريفية.ويذكر أن أرقام البطالة في العراق متباينة فمنظمة العمل قدرت نسبتها بين الربع والثلث في حين أشارت تقديرات أخرى إلى نسبة النصف[٣١]. وقد أصبح العراق أنموذجاً إقليميا ودولياً في زيادة ظاهرة البطالة ، وأن هذه الظاهرة خطيرة لما تشكله من وظيفة تدميرية لأمن المجتمع واستقراره ، فقد أدت إلى تراكم شعور حاد بالحيف والغيظ والرغبة بأعمال العنف لدى بعض العاطلين عن العمل، وتركت هذه الظاهرة أخاديد مأساوية بين نفوس أفراد هذه الشريحة في المجتمع وانقطاع تام عن محيطهم الاجتماعي وإحساسهم في الانتماء إليه لتحل محلها مشاعر الاغتراب والنفور من الوطن[٣٢]. فضلاً عن ذلك ظهر في العراق نوع آخر من البطالة وهي "بطالة العقول" أي حملة الشهادات الأكاديمية أو الأولية والعليا وهي العقول التي قطع نسلها الفكري بعد عقد ونصف من الدراسة والتفكير الموضوعي, فضلاً عن النفقات المادية المنقطعة من خزانة الدولة والمواطن خلال هذه المدة التي تزيد عن عمر جيل بأكمله[٣٣]. وهذا يعني ببساطة إن انتشار البطالة في أي مجتمع ، هو إقصاء اعتباري ونفسي لأجيال متعاقبة من ذلك المجتمع وفي هذه الحالة يتخذ (المفهوم) مضمون تدميري ذا طابع قصدي يستدعي بالتبعية تداعيات سوسيولوجيا خطيرة قد تصل حد تفتيت الهوية الوطنية للفرد وحجره في زنزانة الاغتراب الاجتماعي والتعصب الفكري والعنف الأعمى.

٢- الفقر: يعرف (الفقر) بأنه ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية ذات أبعاد نفسية وإنسانية ينمو في سياق تاريخي مجتمعي جغرافي ، ضمن زمن محلي وكوني في الوقت نفسه(٣٤) أو أن الأفراد و العوائل والجماعات هم فقراء عندما تعوزهم وسائل المعيشة وأساليب الراحة المتعارف عليها أو على الأقل المعترف بها في المجتمعات التي ينتمون إليها(٣٥). ومن تبعات تفاقم ظاهرة البطالة في المجتمع العراقي برزت ظواهر سلبية أخرى منها تفاقم (ظاهرة الفقر) التي لها تأثير شديد على ظاهرة العنف وعليه فان الفقر

في العراق أصبح حالة من الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً ,وتدني الحالة العلمية والمستوى التعليمي والوضع السكني, والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى, وفقدان الاحتياطي والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات التي مرّ بها المجتمع العراقي.

ويعزو الباحثون أسباب ظاهرة الفقر في العراق إلى أسباب سياسية واقتصادية من أهمها[٣٦]:

١-التوزيع غير العادل للثروة.
٢-عدم القدرة إلى الوصول إلى البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية.
٣-عدم تحقيق نمو اقتصادي سريع ومنصف .
٤-العقوبات الاقتصادية والحروب و الصراعات الطائفية والمحاصصة تؤدي إلى خفض المستوى المعيشي للفرد مما يشارك في زيادة الفقر.
٥-عبء المديونية الخارجية.

تلك أهم الأسباب التي أدت إلى الفقر كما أشار إليها الباحثون ، أما المشكلات التي تنتج من جراء ظاهرة الفقر في العراق وعلى الصعد كافة فهي(٣٧):

١- مشكلات اجتماعية تتمثل بالجرائم الجنائية التي تحمل مرتكبوها عقوبات مختلفة.
٢- مشكلات سياسية تتمثل في:
أ- اللجوء إلى العنف ويبدأ من داخل الأسرة ثم ينسحب ليطال المجتمع والنظام السياسي.
ب- صعوبة اندماج الفقراء في مؤسسات المجتمع و الأحزاب السياسية .
ج- تجسيد الرغبة بالانتقام من خلال القيام بأعمال التخريب والتدمير والنهب والسلب وقد تصل إلى القتل.

ونتيجة للفقر المزري الذي أصبح يجتاح معظم العوائل العراقية فان عدداً غير قليل من أبناء هذا المجتمع قد وجد ضالته داخل مجموعات ومنظمات إرهابية استغلت الوضع الراهن من اجل تجنيدهم مقابل أموال لضرب المصالح الوطنية وقيامهم بأعمال إرهابية لتوفير ما يلزم لسد حاجاتهم الأساسية.

٣- غياب الخدمات : فضلاً عن البطالة والفقر فقد عانى المجتمع العراقي من سوء الخدمات الاجتماعية التي تقدم إلى الأفراد أو غيابها مما ساعد على زيادة حالة التوتر والانفعال داخل البناء الاجتماعي.

فقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الدراسات التطبيقية في النرويج ووزارة التخطيط العراقية مسحاً لمعرفة المستوى المعيشي للعائلة العراقية. وأكد المسح تدني الحالة المعيشية للأسرة العراقية فوجد أن هناك (٨٥ %) من العوائل

العراقية تعاني من عدم استقرار في الطاقة الكهربائية ,و(٢٥ %) من العوائل فقط تتمتع بالمياه الصالحة للشرب, و(٣٧ %) فقط من الأسر العراقية ترتبط مساكنها بخدمات الصرف الصحي (٣٨). وهذا يدل على التدني الواضح في المستوى المعيشي للأسر العراقية, فضلاً عن أن ربع أطفال العراق يعانون من سوء التغذية ,ويمكن ملاحظة هذا التدني من خلال الإحصاءات الاجتماعية للأمم المتحدة ، وما فيه من ظهور لأمراض كانت تحت السيطرة سابقا مثل (الملاريا – السل وأمراض الغدة الدرقية والكوليرا) إلا دليل على انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية في العراق.التي تجعل العراقيين مهددين بالإصابة بأمراض ليس لها دواء ولا يمكنهم دفع ثمنها قد توهن العراقيون وقدرتهم على مواجهة المحنة . ومما تقدم يتضح أن العنف يرتبط مع التنمية الاقتصادية بروابط عكسية ,فكلما ازدادت عملية التنمية الاقتصادية في بلد ما فان أعمال العنف تقل لان التنمية الاقتصادية سوف تدفع إلى الاستقرار السياسي وهذا يدفع إلى وجود الديمقراطية والرفاهية الاجتماعية وتوسع دائرة المشاركة السياسية ,والاهم من كل ذلك فان التنمية الاقتصادية تقضي بشكل أو بآخر على نسبة كبيرة من البطالة والفقر, يصاحب ذلك تطوير في الخدمات المقدمة في مجالات الصحة والتعليم والتنمية فيندفع أفراد المجتمع للعمل من اجل استقرار الوضع السياسي من اجل ضمان مصالحهم بعيداً عن اللجوء إلى العنف لتحقيق مآربهم .

أسباب اجتماعية :يجمع الباحثون على أن التركيب الاجتماعي المضطرب يسبب التغييرات السياسية والاقتصادية ,هو الذي يصنع جميع الفعاليات المضطربة(٣٩) ، إن الإنسان بطبيعته انعكاس لواقعه , والواقع هذا يتمثل ببساطة بالعوامل الاجتماعية التي تؤدي دوراً مهماً في ظاهرة العنف إذ يرى "ادوارد عازار" أن وضعية العنف الهيكلية هي التي تؤدي إلى وجود الصراعات الاجتماعية الممتدة وهي صراعات تضرب بجذورها في البناء الاجتماعي والتكوين الثقافي للمجتمعات (٤٠). ومن الممكن تحديد سببين أو عاملين يعكسان واقعية الآثار الاجتماعية واختلالات التوازن بالمجتمع وهما(٤١):

١.التعدد الثقافي والأثني. ٢.ضعف العدالة الاجتماعية .

١- التعدد الثقافي والأثني: يعد العراق واحداً من المجتمعات المركبة والمعقدة فهو متعدد عرقياً وإثنياً واجتماعياً,فقد عاشت على هذه الأرض أجناس متعددة وأقوام متباينة, والذي نراه اليوم من اختلاف ورفض كل طائفة أو عرق عن التنازل والدخول في فضاء مشترك لا يكون حلاً للنزاع الذي وصل في بعض مراحله إلى عنف مكشوف بين هذا التعدد . فقد اتجهت الانقسامات الأثنية والعرقية في العراق بعد سقوط النظام البائد إلى ظاهرة خطيرة ألا وهي تسييس الهوية الإثنية والمذهبية إلا أنه يجب أن لا نغفل أن ظاهرة التسييس هذه هي ردة فعل ونتاج نصف قرن تقريباً من التدمير الهمجي لكل آليات المشاركة الوطنية التي استبدلت بنظام إكراهي

أتبعه النظام السابق والذي كان قائماً على المشاركة الانتقائية والتبعية الشخصية(٤٢). كانت سياسات البعث والفلسفة التي اتبعها قائمة على نمو القومية العربية والوحدة العربية وتطلعاتها وسياسات الإقصاء والتهميش والمشاركة الانتقائية القائمة على التمييز العرقي والطائفي أدت بالنهاية إلى تفجر الصراع الذي لاحظناه أكثر في النشاطات التي بدأت بالبروز بعد سقوط النظام ، وإن الذي جرى بعد احتلال العراق لم يكن تغييراً في النظام السياسي بل إعادة هيكلية لكل البنى السياسية والاقتصادية التي بدأت تضغط على المستوى الاجتماعي ، إن الشعارات التي رفعت بخصوص عراق واحد بأطيافه المتعددة والاندفاع نحو فتح أبواب ما سمي بتمثيل جميع الأطياف وفرت مناخاً ملائماً لتكوين ظاهرة العرقية والأثنية والانقسام الطائفي وقد تركزت تلك الأمور على قضية توزيع مقاليد السلطة والحقائب الوزارية فضلا عن توزيع الموارد الاقتصادية(٤٣). كان أبناء الشعب العراقي الذين عانوا من استبداد صدام وظلمه يتطلعون إلى اليوم الذي يجدون فيه دستوراً دائماً ، وحياة نيابية مستقرة وسليمة وتداولاً سلمياً للسلطة وفرصاً متاحة للجميع قائمة على أساس الكفاءة والعدالة الاجتماعية لكن التغيير الذي حصل والسياسات التي تلته أدخلتنا في أنفاق متشعبة من المشكلات المعقدة وكانت الانتخابات وهي من الأحلام التي غازلت خيال العراقيين لسنوات طويلة وقد عكست صراعاً وانقساماً حاداً ،و كان ينظر لها أن تكون وسيلة لصهر . المجتمع العراقي ودمجه ، وقد أفرزت أشخاص ووزارات تحولت إلى وحدات مغلقة. أخذ العنف في الشارع العراقي ينمو ويتوسع ويتطور ويتداخل ويأخذ أبعاداً سلبية إزاء تشكيل مؤسسات قائمة على التوزيع ألحصصي الذي يغفل العمل السياسي ومجرياته ومعاييره الدولية إذ أخذ العنف طابعاً أخر فقد تحولت الكثير من الأعمال الموجهة ضد الاحتلال إلى أعمال إرهابية طالت الأبرياء والمدنيين ودور العبادة والعلم وهي بذلك توفر خطورة الأوضاع ومدى ترهل المشروع السياسي في أخطاء لا طائل معها (٤٤). مما تقدم لابد من الإشارة إلى أن الديمقراطية والنظام الديمقراطي لابد أن يحدا من العنف وأن البرلمان يجب أن يكون ساحة مهمة للمعترك الديمقراطي التشريعي الرقابي وإن تكامل المجتمع وانصهاره في وحدة وطنية مشتركة وترسيخ دولة ديمقراطية قائمة على المؤسسات لابد أن يبنى على مفهوم التنازل من قبل الجميع والدخول في الفضاء الوطني جميعاً في بر المواطنة وهي أعلى مراحل البناء الديمقراطي، فالعنف وسيلة تنم عن شلل المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهو طريق يمثل اليأس التام من السياسات والحلول وعدم القبول بحق الآخرين في الرأي والاختلاف والاعتماد على سيطرة منطق القوة والهيمنة (٤٥).

٢- ضعف العدالة الاجتماعية: ذكر مفهوم العدالة في القرآن الكريم في مواضيع كثيرة منها الآية الكريمة (وأُمرت لأعدل بينكم) (٤٦) , والآية (وإذا حكمتم بين

الناس أن تحكموا بالعدل) (٤٧).كما يرى بعض العلماء أن للعدالة الاجتماعية ثلاثة أبعاد هي (٤٨):

أ- البعد الشكلي : وهو يتكفل المساواة وعدم التمييز بين الأفراد .

ب-البعد الموضوعي : وهي السياسات التي تكفل توزيع الحقوق بين الأفراد الكفاة والحاجة.

ج - البعد التنفيذي : المتمثل في أسلوب التنفيذ والأهداف التي ينشدها القائمون عليها.

إي يجب أن يحصل الفرد داخل المجتمع على قدر من العدالة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإن أي خلل في هذا التوزيع يقود الفرد إلى انتهاج العنف داخل المجتمع(٤٩).

تعتمد العدالة الاجتماعية على التناسق أو التكافؤ في عملية التبادل فالفرد داخل المجتمع يدخل عملية تبادل مع الدولة فإذا كانت هذه العلاقة تتسم بالعدالة على أساس الحقوق والواجبات فإنها سوف تستمر أما إذا اختل مبدأ العدالة فإن العلاقة سوف تتوتر وتنقطع(٥٠). فالفرد يدخل في علاقة تبادلية مع الدولة والمجتمع ويتوقع أن يحصل على مكافآت معادلة للخدمات التي يقدمها للمجتمع . فإن فشلت الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكافآت والواجبات فإن هذه العلاقة التبادلية سوف تنهار وتؤدي إلى العزلة والحرمان الاجتماعي ، التي تظهر معارضة لسلطة المجتمع كما يذهب "بلاو" إذ يرى أن فشل الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية يولد إحساسا مشتركاً للشعب بالاستغلال والقهر ومن ثم يظهر معارضا الدولة(٥١). يجب أن تشارك العدالة الاجتماعية بعدم التمييز والتفاوت بين فئات المجتمع ،إذ يكون تعامل الدولة متساوياً مع جميع فئات المجتمع وطبقاته فلا يوجد تمييز اجتماعي بين فئة وأخرى أو جماعة وأخرى أو طبقة وأخرى بل إن جميع فئات المجتمع متساوون في الحقوق والواجبات من إذ المكانة الاجتماعية أو من إذ العدالة التوزيعية للثروات والخدمات الاجتماعية كافة (٥٣) , كما أن حرمان أشخاص أو فئات اجتماعية من الحصول على قيم لم تكن تملكها يؤدي بالفئات المحرومة إلى فقدان نهجها العاطفي وتوازنها النفسي الذي يُعبر عن وجوده في صيغ عدوانية داخل المجتمع ولا يقتصر هذا التفاوت بين فئات المجتمع على النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، بل يتجاوز إلى النواحي السياسية. وهذا التفاوت يقود إلى الحرمان النسبي ويوصف ذلك الحرمان بالنسبية نظراً لأن دلالته لا تظهر لمن يعانيه إلا عند مقارنة وضعه بالآخرين ويؤدي هذا الحرمان إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي والسخط العام على المستوى الجماعي مما يؤدي إلى ممارسة الكثير منهم أعمالاً إرهابية تعبيراً عن غضبهم وإحباطهم .

:العوامل الخارجية المؤدية إلى العنف في المجتمع العراقي:

١: الاحتلال و التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي:إن احتلال أي بلاد لابد أن يؤدي إلى استعمال العنف والعنف المقابل وظهور نظريات المقاومة بتعدد

مرجعياتها واختلاف أساليبها ولم يخل دخولُ القوات الأجنبية للعراق من هذا المنطق على الرغم من إتباع الولايات المتحدة الأمريكية المبررات السياسية والقانونية التي لم تجد قدرا كبيرا من القبول أو الموضوعية ,مما أدى إلى انقسام الشرعية الدولية إلى رافض ومؤيد حتى جعل البعض يسميه حفظاً للأمن والسلم الدوليين, والأخر يسميه انتهاكا لهما ، فضلاً عما رافق هذا الدخول من استعمال مفرط للقوة أدى إلى تدمير البنى التحتية للعراق وأثر سلباً على الشخصية العراقية والبناء الاجتماعي . فقد كان هذا الاحتلال بالغ البشاعة مما أسفر عنه من خراب ودمار داخل المجتمع العراقي إذ أدى هذا الاحتلال إلى انهيار مؤسسات الدولة وتفكيك المجتمع العراقي الذي عانى من ويلات ثلاث حروب وحصار قاس دام اثنتي عشرة سنة(٥٣).فلم يكن الاحتلال للعراق سببا لسقوط نظام الحكم فحسب وإنما سقطت كل منظومة الدولة العراقية. وما رافقه من فراغ وتعويم للسيادة الوطنية وضياع الاستقلال الوطني وغياب الأجهزة مما أسهم في انتشار عمليات السلب والنهب والتجاوز على ممتلكات الدولة والمواطنين, وشملت هذه العمليات تخريب جميع مرافق مؤسسات الدولة, مما جعل العراق يعاني من مشكلة انعدام الكثير من الخدمات الإنسانية, كما طالت عمليات السلب والنهب حضارة العراق وتراثه إذ اختفت قطع أثرية لا تقدر بثمن ووصل عدد القطع الأثرية المهربة من المتحف العراقي ومتحف الموصل ومتاحف المحافظات الجنوبية أكثر من (٢٠٠٠٠٠) قطعة(٥٤).ولم تقتصر هذه العمليات على السلب والنهب فحسب بل أعقبتها عمليات حرق لتلك الأماكن والمؤسسات ولم يجد كل من تابع هذه الأعمال إلا القول إن هناك بعض الجهات المستفيدة من كل تلك العمليات التي على ما يبدو إنها أكثر من عمليات سرقة عادية(٥٥).ولاسيما إن اغلب عمليات السلب والحرق تمت بمساعدة قوات التحالف نفسها التي كانت تقف موقف المتفرج على هذه العمليات التخريبية(٥٦) التي سعت من خلالها إلى هدم الحالة النفسية للمواطن العراقي فقد جاء على لسان قائد الجو الأمريكي "مايكل دوغان" في قوله (من المهم استهداف ما هو فريد من الحضارة العراقية وما يعدونه ذا قيمة كبيرة جدا ومن المهم معرفة ما هو الشيء الذي يترك أثرا نفسيا على الشعب واستهدافه) (٥٧). ومما تجدر الإشارة إليه فقد سيطر الذهول واليأس والإحباط على الشعب العراقي وهو يرى حالة التخريب والدمار وأثار الحرائق شاخصة أمامه ولا ريب في إن اغلب الخسائر من جراء الاحتلال قد أصابت الفرد العراقي من قتل وجرح وتشريد. وحين تسلمت قوات الاحتلال الأمريكي السلطة في العراق بدأت تتخذ القرارات من دون استشارة الشعب العراقي فقد أعلنت تعيين حاكم عسكري أمريكي يدعى(جي غارنر) وتعيين حكام أمريكيين لمناطق العراق في الشمال والجنوب والوسط ومن بعده تعيين (السفير بول بريمر) الذي اخذ على عاتقه وبشكل فردي تسيير الأمور من دون الرجوع إلى العراقيين، ومن بعد ذلك قاموا بتشكيل "مجلس الحكم الانتقالي" ويظهر ذلك من مذكراته عند لقائه مجموعة من القادة العراقيين : إليكم ما قاله نائب الرئيس (لسنا في مرحلة يبرز

فيها القادة العراقيون الذين يحضون بالتمثيل ٠٠٠ نحن بحاجة إلى استراتيجية على الأرض تتعلق بالوضع السائد لا الوضع الذي نرجو أن يسود) (٥٨) ،الأمر الذي يوحي برغبة الاحتلال في جعل العراق ضعيفا ليتمكن من الاستمرار في احتلاله أطول مدة ممكنة(٥٩) وقد ادخل الاحتلال الأمريكي البريطاني ومن لفّ لفهم المجتمع العراقي برمته في نمط جديد ومتشابك من العلاقات الداخلية ، قد لا تكون مألوفة في التاريخ الاجتماعي الحديث للبلاد من إذ شدة تناقضاته وموضوعاته الصراعية إذ عمل الاحتلال فضلا عن الإطاحة بنظام الحكم في العراق على انهيار العقد الاجتماعي القديم الذي قام عليه المجتمع العراقي وحدث تخلخل بنيوي في أسس التعايش التاريخي بين الطوائف والمذاهب والقوميات(٦٠) ، مما أحدث فجوة كبيرة في مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي ككل.الأمر الذي أدى إلى تعاظم الميول للصراع والتنازع لدى الجماعات وتنامي إمكانية الصدام (*)، وذلك عن طريق تغذية الاحتلال للطائفية والقومية وترسيخها وتفكيك عراها وتكريس علاقاتها العنصرية والطائفية والأثنية والعشائرية(٦١) و إدخال العراق في حافة الحرب الأهلية وإغراقه في هذه الدوامة تلبية لمصالحه الخاصة.

فضلاً عن قيام قوات الاحتلال الأمريكي بعدد من الأعمال الاستفزازية التي عملت على استفزاز مشاعر العراقيين ومنها(٦٢):

١-القيام بعمليات اعتقال المواطنين عشوائياً وزجهم في السجون بدون دليل أو ذنب يذكر.

٢-اقتحام قواتهم الأماكن المقدسة من مساجد وحسينيات .

٣-تهديم بعض المنازل الآمنة ومن دون تعويضات تذكر.

٤-اعتقال عدد من رجال الدين والشخصيات الاجتماعية البارزة في العراق وتهديدهم.

٥-السلوك الاستفزازي لعربات وآليات وجنود الاحتلال في الشارع العراقي.

تلك الأعمال ساهمت وشجعت على زيادة مشاعر الغضب والعنف ضد قوات الاحتلال وتوليد حالات من الغضب الشعبي.

أما من جانب التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي، فقد أدى انفتاح الحدود دون رقيب إلى تكثيف التفاعل بين المجتمع العراقي وجيرانه ، فجيران العراق لهم مصالح ويتدخلون من خلال حكوماتهم أو القوى غير الرسمية في بلدانهم ، أو أصحاب الأعمال التجارية أو المجتمع المدني أو المتمرسين في عالم الجريمة .

كما أن الأطراف الإقليمية لاسيما بلدان الجوار وغيرها من الدول تمتلك أجندات متعارضة حول مستقبل العراق وتتداخل هذه مع القلق حيال نوايا الأجندة الأمريكية في الشرق الأوسط وحيال التطورات الداخلية في هذه البلدان ذاتها(٦٣), وجراء ذلك فقد تدفقت الأموال والأسلحة والمتطوعون وازدهرت التدخلات المخابراتية من الحكومات الإقليمية ، إلى جانب السلع المستوردة أو المهربة عبر تلك الحدود ,فضلاً عن دعم دول الجوار للمتطوعين ومهربي الأسلحة فهؤلاء يتلقون

الدعم أيضا من الشبكات الإقليمية التابعة للمجموعات الإسلامية والسلفية على وجه التحديد ، إذ تقوم هذه الشبكات بتزويدهم بالتدريب والخبرة في مجال الهجمات بالسيارات المفخخة، أما المتطوعون العرب فيشاركون في العنف المسلح ، وهذا ما تؤكده الاعتقالات على الحدود خارج العراق وداخله. كما إن التفاعل عبر الحدود ينشط بفعل الشبكات القبلية العابرة للأوطان ،وهذه الشبكات تسهل حركة المتمردين وقد تنتقل من هدف إلى آخر(٦٥). وبشكل عام فإن الرأي العام العراقي عموماً ينظر إلى تدفق الأسلحة والمتطوعين بشكل سلبي عاداً ما يجري محاولة لتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة على حساب العراقيين .

٢: الأصول الدينية المتشددة والمتطرفة:يعرف أحد الباحثين بأن الأصوليين هم (تيارات إسلامية راديكالية تقوم على أساس تبني المفاهيم الإسلامية التقليدية وإعادة تفسيرها مثل ، ((الجاهلية ، التكفير ، الهجرة ، المفاضلة، الجهاد والاستشهاد)) .و تتصدر الأصولية الواجهة الإعلامية وأصبحت حديث الشرق والغرب لاسيما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وبروز ظاهرة التيارات السلفية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتدمير برجي التجارة العالميين في نيويورك يعدان من أهم الأزمات الخطيرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية(٦٥) . وللبحث عن أسباب بروز هذه الظاهرة يمكننا أن نذكر أسباباً عدة منها(٦٦):

١-الانتشار الواسع للأفكار الإسلامية عبر العالم وبدون ضابط.
٢-رد فعل للأزمة القاسية لعملية التحديث وعملية التوازي مع العالم المعاصر.
٣-البحث عن هوية العالم الإسلامي ضد الظلم الذي يمارسه النظام العالمي.

فقد استخدمت المجموعات المتطرفة (العقائد الدينية) التي بررت بها الكثير من سلوكياتها وبرامجها وأساليب عملها, وللبحث في الدوافع الدينية لابد لنا من وقفة في تحديد العقائد الدينية التي هي بالأساس وسيلة ضبط واستقرار لا وسيلة عنف وإرهاب وتدهور فالإسلام من العقائد التي تعد بكونها(وسطية) (*).

إن الدين يشكل عنصراً فعالاً ومركزياً في حركة المجتمع العراقي بل في كل المجتمعات، وقد يكون هذا الدور أحد المنطلقات نحو العنف لاسيما إذا ما أتاحت له الظروف الاجتماعية مناخاً يتلاءم ونزعة التطرف ، والمشكلة التي يعاني منها العالم المعاصر أن هناك نظرة استعلائية من ديانة ضد ديانة أخرى (٦٧) ، وهذا الاستعلاء والرفض انسحب على خصوصيات أخرى في المجتمع والسياسة وفي بلد مثل العراق متعدد الطوائف والنزعات استطاعت الجهات المتطرفة أن توظف هذه النزعات لصالح عمليات العنف والإرهاب. إن التعايش في العراق كان طبيعياً, إذ على مستوى القيادات الدينية كانت علاقات زعماء الشيعة في النجف وكربلاء وبغداد طيبة نوعاً ما مع زعماء السنة في العراق وكان بينهم تواصل في الندوات والمهرجانات وحتى على المستوى الاجتماعي(٦٨) ، إلا أن العراق والمنطقة

العربية شهدت منتصف سبعينات القرن الماضي تدفقاً هائلاً لأفكار وقيم جديدة لم تكن تسمح بهذا التعايش أن يدوم, فقد بدأت أفكار "أبي الأعلى المودودي" (*) وقادة الإخوان المسلمين في مصر وحزب التحرير الإسلامي وهي تيارات انبثقت مما يمكن تسميته(عودة الروح) للحركات ذات المشروع السياسي القائم على فرض الإسلام وشرعيته كمنهج سياسي- اجتماعي مركزي(٦٩). فبعد سقوط نظام صدام واختفاء مؤسساته الأمنية توافر الظرف المناسب الذي يمكن أن نؤرخ به بداية إعلان التيار السلفي حركته العلنية الذي يتصدر ناشطوه العنف في العراق اليوم(٧٠), كما بدأت المجاميع الأصولية الإسلامية والمتطوعون بالتدفق إلى العراق تصحبهم الأموال والأسلحة وتدعمهم المخابرات الإقليمية وقد سيطروا على معظم المنطقة الغربية ووسّعوا نفوذهم إلى اللطيفية وحولوها إلى أمارة كالفلوجة (٧١). وقد اتبعت المجموعات الإرهابية لاسيما القاعدة استراتيجية في العنف إذ قسم (الزرقاوي) الأعداء على أربع فئات في مقدمتهم الأمريكان والأكراد والقوات العراقية من شرطة وحرس وطني التي يرى فيها خطراً محدقاً به، والشيعة الذي يعدهم من الخارجين عن الإسلام. هذه الإستراتيجية التي تبناها (الزرقاوي) كانت متطابقة تماماً مع استراتيجية تنظيم القاعدة من جهة ووجدت توافقاً تاماً مع كافة التنظيمات الإرهابية الأخرى من جهة ثانية . ووفقاً لهذه الإستراتيجية تم استعمال أبشع وسائل القتل والتخريب والتدمير وإلحاق الضرر بالعراقيين (٧٢). كان هدف (الزرقاوي) هو أحداث فراغ سياسي تملأه الجماعات المتصارعة الأمر الذي من شأنه أن يدفع تنظيمه إلى المزيد من العنف في البنية العراقية التي ستصبح هشة وقابلة للاختراق، الأمر الذي يدفع بالبلاد إلى حرب أهلية تلهب أرض العراق ، إذ استطاعت أن توجه ضربات إرهابية نوعية بدأت بتفجير مقر الأمم المتحدة واغتيال (السيد محمد باقر الحكيم) وتفجيرات المنطقة الخضراء التي راح ضحيتها رئيس مجلس الحكم (عز الدين سليم) ،كما أنها استطاعت أن تحقق هدفاً استراتيجياً بتفجير قبتي (الإمامين العسكريين) في سامراء التي شكلت مفصلاً تاريخياً في العراق إذ كان رد الفعل الشيعي من خلال الميليشيات المسلحة عنيفاً ومدمراً وواسعاً وأدخل البلاد في حالة من حالات العنف الطائفي وعدم الاستقرار كما أن هذا التطرف والتعصب الديني الذي أدخلته القاعدة من خلال الاعتداء على معتقدات السنة والشيعة في العراق ، قاموا بالعمل على اعتماد سياسة التفرقة بين هذين المذهبين المتصاهرين لكي يستطيعوا من زيادة فاعلية العنف في العراق, فقد نشروا ثقافة وسياسة التهجير بينهما ، إذ عملوا مع ضعاف النفوس من المذهبين لتهجير الشيعة في المناطق السنية وبالعكس, وهذا ليس من السنة أو الشيعة العراقيين الحقيقيين لأن هذه الثقافة غير موجودة بينهما لما تربطهم من عوامل أسرية واقتصادية ونفعية مما أدى إلى إرباك الوضع السياسي وإشعال فتيله على أساس المذهبية.

إذن مما تقدم نستنتج أن العنف في العراق كان مستوردا من الخارج بدوافع سياسات خارجية أرادت من أرض العراق مستقراً لها ولتنفيذ سياساتها حيال دول

أخرى . ولكن هذه الأسباب الخارجية جعلت العنف يتدفق بصورة غير طبيعية على الشارع العراقي وأخذ مأخذه من العراقيين, إذ أصبح القتل والدمار والتهجير عنواناً يتصدر يومياً بين الأبرياء إذ لا يفرق بين شيعي أو سني أو عربي أو كردي أو صابئي أو أيزيدي ...ألخ من القوميات والطوائف المتعايشة بسلام فيما مضى .

سبل وقاية وعلاج العنف في المجتمع العراقي

إن مواجهة العنف في العراق يجب أن تنبع من فهم جيد للأسباب التي ساعدت على وجوده ، ويمكننا رسم سياسة عامة لهذه المواجهة في سبيل الوقاية والعلاج من ظاهرة العنف وذلك على النحو الآتي :-

١.وضع دستور عصري للبلاد يقرر الديمقراطية والفدرالية والتوزيع العادل للثروات ويضمن الحقوق والحريات العامة .

٢.بناء دولة المؤسسات ليتسنى لقادة البلد توزيع الثروة على أساس عادل للتخلص من السلبيات التي ترسبت في مؤسسات الدولة .

٣.تطبيق الديمقراطية والفيدرالية ، وضرورة أن تتحول الديمقراطية والمشاركة إلى عنصر أساس من عناصر العمل السياسي ، وهذا يعني إتاحة فرص التعبير السياسي وتداول السلطة ونزاهة الانتخابات وممارسة الرقابة الشعبية ، واعتماد مبدأ التعايش السلمي والمواطنة.

٤.تطوير النظام القضائي والقانوني والإصلاح الإداري واعتماد مبدأ الكفاءة الوطنية في توفير الوظائف العامة وتحديث القوانين والمؤسسات القضائية وتعزيز سلطة القضاء وإعطائها الصلاحيات القانونية الواسعة

٥.اعتماد آلية ومنهجية متطورة لقانون الانتخابات وقانون الأحزاب وقانون الصحافة.

٦.إنشاء مؤسسات المجتمع المدني وتقويتها وجعل ارتباطها وطنيا خالصا .

٧.بناء المؤسسة العسكرية بناءً علمياً يشمل كافة شرائح المجتمع و إبعادها عن محيط السياسة والمحاصصة.

٨.إعادة الأعمار وتقديم الخدمات للمؤسسات الاجتماعية كافة من خلال اعتماد الموازنة المالية الصحيحة .

٩.بناء مؤسسات التعليم وما يتناسب مع الثقافة الجديدة للمجتمع العراقي الديمقراطي الموحد على أن تتضمن البرامج التعليمية قيم الحوار والنقد وإقرار حقوق الآخرين والتوجه الديمقراطي ونشر ثقافة المواطنة

١٠.بناء المؤسسة الاقتصادية بناءً مخططاً يشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كافة بما يرفع الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي .

١١.السعي للحصول على المساعدات الخارجية الاقتصادية والعلمية والعمل على إلغاء الديون العراقية .

١٢.الابتعاد عن المحاصصة والاعتماد على البرنامج السياسي بديلا عن الاتكال على العاطفة الطائفية أو العنصرية .

١٣.ضرورة التوصل إلى إنهاء الوجود الأجنبي في العراق وإنهاء الاحتلال ، تزامنا مع بناء قدرات وقابليات الدولة لمواجهة التحديات المحتملة .
١٤.بناء المؤسسة الدينية وبما يتلاءم مع مكونات الطيف العراقي واعتماد مبدأ الوعظ والإرشاد ، وان تتحول إلى مؤسسات فعالة قادرة على مواجهة تحديات التطرف والتشدد ، وتدير في الوقت نفسه حوارا حقيقيا مع التيارات الدينية المختلفة.

المصادر

١.Edwin R.A. Saligman and Alrin Johson, Encyclopedia of Sociances , Vol.
٢.محمود نجيب حسين ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٨٦، ص٥٩٩.
٣.ت. شو بيلوت، مشاكل البحث العلمي عند دراسة العنف من وجهة نظر علم الجريمة ، ترجمة محمد رياض الشافي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد /٣٧، ١٩٧٩، القاهرة ، ص١٥٨.
٤. رعد عبد الجليل ، ظاهرة العنف السياسي دراسة في العنف الثوري ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٠، ص٤.
٥.نقلاً عن : عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي ، دراسة تحليلية ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٦، ص٤٤.
٦.فرج عبد القادر ، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح ، الكويت ، ١٩٩٣، ص٥٥.
٧.علي محمود ليليه، العنف في المجتمعات النامية من وجهة نظر التحليل الوظيفي ، المجلة الجنائية القومية ، مجلد /١٧، عدد/٢، القاهرة ،١٩٧٤، ص٢٨١.
٨.السيد محمد علي الحسيني – المصطلحات والتعابير السياسية ، ط١، دار المحجة البيضاء ، دار الرسول الأكرم ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص١٩.
٩. Patrik Hands,The New Oxford Dictionary of English University, press, New York ١٩٩٨.p.١٩١٥.
١٠.د. مصطفى العوجي ، القانون الجنائي العام ، النظرية للجريمة ، مؤسسة نوفل ، ط٢، ١٩٨٨،ج١/ص٢٤٤.
١١.عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية المجرم، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٧، ص١٠٣.
١٢. إبراهيم عبد الله وآخرون ، العدوانية وعلاقتها بوضع الضبط وتقدير الذات ، مجلة علم النفس العدد/٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤.
١٣.نعيم الرفاعي ، الصحة النفسية ، ط٦، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق ، ١٩٨٦،ص٢٢١.
١٤.د. طارق بن علي المجيب، سمات الشخصية المتطرفة ، بحث منشور على شبكة الانترنت WWW.IslamOnLine.Net.
١٥.أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان,بيروت,١٩٧٧، ص١٥٤.
١٦.عزت سيد إسماعيل ، سيكولوجيا التطرف والإرهاب ، حوليات كلية الآداب ، الكويت ، الحولية ، ١٦، ١٩٩٦،ص٣٠.
١٧.د. منذر الفضل ، مخاطر التطرف والإرهاب الدولي (إرهاب الدولة وإرهاب الفرد ، بحث منشور على شبكة الانترنت www.Iraqfondition.org
١٨.Maurice duverger , political parties , London ,methune , ١٩٥٤ , pp ٣٥٥ – ٣٥٦.
١٩. Daniel pipes , the principles of democracy , cambrige : Harvard university press ., ١٩٩٠ , pp ٣٣
٢٠.اكرام بدر الدين ، الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية ، دار الجوهرة للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت ، ١٩٨٦ ص ١٠٨ - ١٠٩

٢١. Robin clark , science and technology in word development , foreword by amadon mathar m bow , oxford university , New York , ١٩٨٥ , p ٣٩
(*). من غرائب هذا النظام انه كان يعد بإصدار قانون للصحافة طيلة فترة ٢٥ سنة ولكن مسودة القانون ظلت تتراوح بين مكتب وزير الأعلام ومكتب صدام حتى سقوط النظام .
(*)من سخرية القدر أن نظام صدام قد وقع وانضم إليها. على جميع المعاهدات والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة (معاهدة سيداو) وحقوق الرأي والتأليف .
٢٢.أحمد الرشيدي ، الضمانات الدولية لحقوق الإنسان وتطبيقاته، المستقبل العربي، العدد ١٦٤، ١٩٩٢، ص.١٦٠
٢٣.سهى سعيد محمد العزاوي ، العنف والإرهاب دراسة تحليلية في الطروحات الغربية والعربية والإسلامية ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص٢٦.
(*) من الأمور الخطيرة أن بلداً مثل العراق مر بتجارب مريرة وخرج من حروب مدمرة وعانى من انهيارات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، بلد مثل العراق يبلغ تعداد سكانه ٢٧ مليون نسمة ، يكتظ بالسجون المعلومة والمخفية وفيه من النزلاء بجرائم متعددة ، كالقتل العمد والتسليب والتزوير والزنا وإلى غيره من الجرائم الخطيرة ، التي تحرص المجتمعات على التحفظ على هؤلاء وعدم إطلاقهم إلى الشارع إذ أنهم يقلبون المعادلة الاجتماعية ويعيثون في الأرض فساداً، اتخذ صدام حسين قراراً خطراً ألا وهو أطلاق سراح جميع النزلاء الذين أصبحوا فيما بعد النواة الأولى للسراق والمجرمين والقتلة الذين اندسوا في ثنايا المجموعات المسلحة فيما بعد . وأصبحت قضية القضاء عليهم مسألة تفوق قدرات وإمكانات دولة ناشئة مثل هذه الدولة الموجودة حالياً.
٢٤.مقابلة مع السيد مسعود البرزاني على قناة الحرة بمناسبة الذكرى الخامسة لسقوط النظام، نيسان ٢٠٠٨/٤/٩.
٢٥.غفران يونس هادي ، دراسة في ظاهرة العنف السياسي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٠١، ص٩٠.
(*)تكون مجلس الحكم من (٢٥) مقعداً وقسمت كالآتي (١٣) مقعداً للشيعة و(٥) مقاعد للسنة و (٥) مقاعد للأكراد مقعدا واحداً للمسيح مقعدا واحداً للتركمان، ينظر بول بريمر ، عام قضيته في العراق، المصدر السابق ، ص١٣٢.

٢٦.د. عبد السلام إبراهيم البغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه٢٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣، ص٧٧.
٢٧.طه بدري ، نظرية السياسة ، ط١ ، المكتبة المصرية للطباعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٨ .
٢٨.د . حسين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، المصدر السابق ، ص .٢٣٧
٢٩.جورج قرم ، العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي ، المنار ، العدد ٥٤ ، ١٩٨٨ ، ص ٤٣-.٥٥
٣٠.د . طارق عبد الحسين ، البطالة الهيكلية المقنعة في البلاد النامية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، مطبوعات الرشاد ، العدد ٧ ، ١٩٨٢ ، ص .٧٦
٣١.وزارة التخطيط العراقية ، جمعية القاص ، بغداد ، العدد ٦٤ ، ٢٠٠٥/٥/٢٥.
٣٢.فارس كمال، سيكولوجية البطالة لدى حملة الشهادات الأكاديمية في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد ١٠٨ ، ٢٠٠٥/١١/١٦ ، انظر : www.rezgar.com
٣٣.المصدر نفسه .
٣٤.بيير سترويل ، من الفقر إلى الحرمان - مجتمع الأجرام أو مجتمع حقوق الإنسان ، مجلة حقوق الإنسان ، ترجمة حسين شكري ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٤٨ ، حزيران ١٩٩٦ ، ص.٥١
٣٥.د . كريم محمد حمزة ، د. آمال شلاش ، الفقر والغنى في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢ ، ص.٧٢
٣٦.مايكل .ج . واتس ، الفقر ومكافحته ، ترجمة سمير ياسين ، البرنامج الإنمائي ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص .٩٥
٣٧. Hebding E.H and Clickm , the political results of poveity , London , tavistok press ,١٩٩٨ , pp ١٥١-١٦٣
٣٨.د . برهم صالح ، تصريح عن وزارة التخطيط العراقية ، صحيفة الدستور ، العدد ٥٢١ ، ١٤ ربيع الأول ٢٠٠٥.
٣٩.تيم تبلوك ، العقوبات والمنبوذين في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد ١٢٣ ، ٢٠٠١ ، ص .١٢٤
٤٠.شهاب أحمد الفضلي ، التماسك الاجتماعي والقواعد الأخلاقية ، جريدة الصباح، العدد، ٨٦٢، ٢٠٠٦، ص١٦.
٤١.أدوارد عازار ، الصراع الاجتماعي الممتد والنظام الدولي ، ترجمة حمدي عبد الرحمن حسن، العربية للدراسات الدولية ، العدد٢، ١٩٨٨، ص٥-١٠.
٤٢.د. فالح عبد الجبار - وفريق أبحاث ،ديناميكيات النزاع في العراق ، ط١,بغداد,٢٠٠٧ ، ص٤٢.
٤٣.المصدر نفسه، ص٤٢ .

٤٤.د. خالص جلبي وآخرون ، الإسلام والعنف ، مصدر سابق ، ص١٧٢- ١٨٩.
٤٥.د. علي ليلة، الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي في النظم العربية، القاهرة ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، ١٩٩٥، ص٧٣-٧٦.
٤٦.الشورى : ١٥ .
٤٧.النساء : ٥٨..
٤٨.عادل عازر ، العدالة الاجتماعية وتعليم الفئات الدنيا ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ع١، مصر ، ١٩٩٠م، ص١٨٨.
٤٩.أرفنج زايتلين ، ترجمة الدكتور محمد عودة ، النظريات المعاصرة في علم الاجتماع ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٩م ، ص.١٢٦
٥٠.إحسان محمد الحسن (دكتور) ، النظريات الاجتماعية المتقدمة ، مطبعة الرسائل ، بغداد ، ٢٠٠٣.
٥١.ارفنج زايتلين، المصدر السابق، ص١٨٨.
٥٢.خالد رضا المصباحي ، ترجمة أحمد فاضل السعدي ، موجز أسس الاقتصاد الإسلامي ، معهد بحوث الحوزة ، الجامعة ، قم المقدسة ، إيران ، ٢٠٠٤م، ص٧٧.
٥٣.عصام نعمان ، العراق على مفترق التعدد والتوحيد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٤٧.
٥٤.أكرم جاسم محمد الشيباني ، الاحتلال الانكلو أمريكي للعراق ٢٠٠٣ ، دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٨
٥٥.علي الجابري ، إسرار الساعات الاخيرة لسقوط بغداد ، المطبعة الأهلية ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص .١٥٥
٥٦.نادر فرجاني ، احتلال العراق بين ادعاء التحرير ومطامع الاستعمار ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٢٩٣ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧
٥٧.جيف سيمونز ، عراق المستقبل ، ترجمة سعيد العظم ، ط ١ ، دار الساقي للطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٠٣.
٥٨.بول بريمر ، عام قضيته في العراق ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص.٦١
٥٩.طه نوري ياسين الشكرجي ، الحرب الأمريكية على العراق ، مكتبة الرائد العلمية ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٤.
(*)ظهور أنواع من الصراع داخل المجتمع العراقي مثل أحداث صيف ٢٠٠٣ في كركوك وظهور صراع قومي بين التركمان والأكراد وظهور صراع طائفي بين السنة والشيعة مثل اغتيال الرموز الشيعية ومنهم (السيد محمد باقر الحكيم) وحوادث عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ بعد تفجير قبة الإمامين العسكريين في سامراء وما جرى بعد ذلك من قتل وتهجير على الهوية .
٦٠.فاضل الربيعي ، نتائج وتداعيات الاحتلال ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٢٨٠ ، ٢٠٠٤ ، ص .١١٢
٦١.جاسم يونس الحربي ، الوحدة الوطنية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٠٥ ، ٢٠٠٤ ، ص .٥١
٦٢. المصدر نفسه، ص ٨٥
٦٣. د . فالح عبد الجبار وآخرون ، ديناميكيات النزاع في العراق ، مصدر سابق ، ص ٦٨ – .٦٩
٦٤. المصدر نفسه، ص ٧٦ - .٧٧
٦٥.ديفيد زيدان ، النظرة الأصولية الإسلامية للحياة – معركة مستمرة ، دراسات مترجمة ، ترجمة سعد علي حسين ومجموعة باحثين ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٢٢، ٢٠٠٤، ص٥.
٦٦. المصدر نفسه ، ص٦.
(*)يقف مفهوم الوسطية بالضد من مفهوم التطرف وهذا الأخير يعد تعبيراً لكل الحركات سواء أكانت إسلامية أم غيرها ويعرف التطرف في لغة العرب بأنه مجاوزة الحد والخروج عن القصد في كل شيء فهو نقيض التقدير وأصله في المحسوسات الوقوف في الطرف بعدة ألفاظ منها الغلو والتشدد على مجموعة من الأفكار الدينية والسياسية والاجتماعية وقد حاول المتطرفون من خلال أفكارهم هذه الانضواء تحت لواء الإسلام وحرف الدين عن مبادئه وأصوله والنيل من سلطته وهدمها بلا روية. ينظر : د. رشدي محمد عليان ، التطرف الديني (التطرف الديني المعاصر) ، محاضرات الندوة الفكرية الثالثة التي أقامتها كلية الشريعة في جامعة بغداد في ١٩٨٦/٣/٣١، مجلة الرسالة الإسلامية ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ص٥٢.٦٧.جلال إبراهيم فقيرة، التصور الغربي للحضارة الإسلامية ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد٢٠، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣، ص٣٦.
٦٨.علي جواد وتوت ، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد كلية الآداب ، بغداد ، ٢٠٠٤، ص١٠٨.

(*)داعية هندي ولد عام ١٩٠٣ في اوزبك آباد ، أصدر مجلة ترجمان القرآن في عام ١٩٣٢ وقد استخدم مفهوم (الجاهلية الجديدة) للتعبير عن المجتمع .

٦٩.د. خالص جلبي وآخرون ، الإسلام والعنف ، ط١، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥، ص١٠٢

٧٠.صحيفة الحياة اللندنية ، ٢٠٠٤/١/٩.

٧١.أحمد ياسين أحمد الجبوري ، دور العوامل الاجتماعية في الإرهاب ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القادسية ، كلية الآداب ، ٢٠٠٦، ص٦٨.

٧٢. د . فالح عبد الجبار وآخرون ,ديناميكيات النزاع في العراق ، المصدر السابق ، ص٧٦.